دراسة العلاقة بين مكونات الناتج المحلي للقطاعات الاقتصادية ومؤشرات الاقتصاد الكلي في سورية

طالـــب الدراســات العليــا: صبا قبرصلي [1]
كلية: الاقتصاد - جامعة: تشرين
الدكتورة المشرفة: رولا غازي اسماعيل+ د. رامي كاسر لايقة [2]

الملخص

يهدف البحث الى دراسة العلاقة بين مؤشرات الاقتصاد الكلي واحد مؤشرات التنمية الاقتصادية الفعالة وهو الناتج المحلي القطاعي وذلك من خلال تسليط الضوء على ميادين زيادة أو انخفاض نسبة مساهمة كل منها في تغير الاخر.

ومن اهم النتائج: تم استخراج نموذج للعلاقة بين مؤشرات الاقتصاد الكلي والناتج المحلي للقطاعات الاقتصادية وهو: تبين العلاقة في النموذج الأول: انخفاض في الناتج المحلي لقطاع الزراعة والصناعة، وارتفاع الناتج المحلي لقطاع الخدمات والتجارة، وارتفاع بسيط في قطاع البناء، وذلك الى جانب تراجع حجم الإنفاق، وازدياد حجم الائتمان المصرفي وحجم الاستثمار، تبين العلاقة في النموذج الثاني: تراجع في حجم الإنفاق والائتمان المصرفي، وازدياد في حجم الاستثمار، وذلك الى جانب انخفاض الناتج المحلي لقطاع البناء والصناعة، وارتفاع الناتج المحلي لقطاع الزراعة والتجارة، وكان هناك ارتفاع في قطاع الخدمات.

الكلمات مفتاحية: الاقتصاد الكلي، الائتمان المصرفي، الاستثمار والإنفاق العام، الناتج المحلي الإجمالي للقطاعات الاقتصادية.

---

[1] **دراسات عليا (دكتوراه)– قسم الاقتصاد والتخطيط – كلية الاقتصاد– جامعة تشرين– سورية**

[2] **كلية الاقتصاد– جامعة تشرين– سورية.**

Studying the relationship between the components of the GDP of the economic sectors and macroeconomic indicators in Syria

Abstract

The research aims to study the relationship between macroeconomic indicators and one of the indicators of effective economic development, which is the sectoral domestic product, by shedding light on the fields of increasing or decreasing the percentage of contribution of each to changing the other.

Among the most important results: a model was extracted for the relationship between macroeconomic indicators and the GDP of the economic sectors, which is: The relationship in the first model was shown: a decrease in the GDP of the agricultural and industrial sector, a rise in the domestic product of the services and trade sector, and a slight increase in the construction sector, in addition to a decline in the volume Spending, the increase in the volume of bank credit and the volume of investment, the relationship in the second model is shown: a decrease in the volume of spending and bank credit, and an increase in the volume of investment, in addition to a decrease in the domestic product of the construction and industry sector, a rise in the domestic product of the agriculture and trade sector, and there was an increase in the services sector .

Key words: macroeconomics, bank credit, investment and public spending, the gross domestic product of economic sectors.

- **المقدمة:**

إن المشكلة الاقتصادية التي تواجه غالبية الدول النامية في رأي الكثير من الاقتصاديين هي انخفاض حجم الاستثمارات فيها، لهذا فإن نجاح هذه الدول في تحقيق التنمية يتوقف على مدى قدرتها في زيادة معدلات الاستثمار وبالمستوى الملائم لمعدل نمو السكان للقضاء على العقبات الكامنة فيها، والتي تعوق انطلاقها في مسار النمو الذاتي، وإن ضآلة معدلات الادخار بالدول النامية تعد عقبة أساسية أمام زيادة معدلات التنمية الاقتصادية، الأمر الذي يدعو هذه الدول إلى الاعتماد على رفع مستوى الانفاق والاستثمار لتحقيق التنمية الاقتصادية المتزايدة والمستمرة.

ومن هذا المنطلق هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مؤشرات الاقتصاد الكلي وسبل التمويل والمشكلات المرتبطة به، وتحديد اثر أي من الأساليب هو الذي يساهم بشكل فعلي في دعم التنمية الاقتصادية المتمثل بالناتج المحلي الإجمالي في سورية وكشف المدى الذي يمكن أن يسهم ذلك في الدعم المالي والتمويلي لعملية التنمية الاقتصادية وذلك من خلال دراسة العلاقة بين التنمية الاقتصادية في سورية ومؤشرات الاقتصاد الكلي.

- **الدراسات السابقة:**

- **الدراسات العربية:**

الدراسة الأولى: لينا الأغا (2019) الخيارات المتاحة لتمويل إعادة الإعمار في سورية ، رسالة ماجستير جامعة دمشق- سورية.

هدفت الدراسة :

تقييم دور السياسات المالية والنقدية وسياسة الانفتاح على العمق المالي في الاقتصاد السوري

التعرف على الوضع الراهن للنظام المالي في سورية ومدى إمكانية مساهمته في تمويل إعادة الأعمار

المساهمة في وضع رؤية لتمويل استراتيجية إعادة الأعمار الشاملة في سورية

مناهج الدراسة:

المنهج المتبع هو الوصفي التاريخي في الفصل الأول، والمنهج التحليلي الاستنباطي في الفصل الثاني

توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

ان الاقتصاد الكلي في سورية غير قادر على تمويل ما دمرته سنوات الآزمة في بلد نامي وانه لابد من البحث عن مصادر تمويل خارجية إلى جانب مصادر التمويل المحلية التي تحتاج إلى إعادة هيكلة تتناسب مع المتطلبات المرحلية، التي تتيح استخدام مختلف أدوات السياسة النقدية والمالية وغيرها من الأدوات بطريقة حكيمة وسليمة من قبل الحكومة وكل هذا يحتاج إلى شرط أساسي وهو تحقيق الأمن والاستقرار واتخاذ إجراءات تدعم التحرير المالي والانفتاح على الأسواق العالمية وجذب المستثمرين.

الدراسة الثانية رونزا احمد، حنان ضاهر (2017) بعنوان : دراسة العلاقة التبادلية بين الائتمان المصرفي الخاص وأداء القطاع الصناعي في سورية.

تهدف هذه الدراسة إلى القاء الضوء على العلاقة التبادلية بين الائتمان المصرفي الخاص وأداء القطاع الصناعي في سورية، ولتحقيق هدف هذه الدراسة تم جمع البيانات لعينة مكونة من 11 مصرفا خاص تقليدي، خلال الفترة 2006-2011 وقد جمعت البيانات من القوائم المالية للمصارف التجارية الخاصة المدروسة بالإضافة إلى نشرات مصرف سورية المركزي وإحصائيات المكتب المركزي للإحصاء وهيئة الاستثمار السورية.

تم استخدام كلا من دالة الائتمان المصرفي ودالة الإنتاج، حيث تتكون دالة الائتمان المصرفي من الائتمان المصرفي المقدم للقطاع الصناعي كمتغير تابع والناتج المحلي الإجمالي للقطاع الصناعي كمتغير مستقل، ما دالة الإنتاج فتتكون من الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الصناعي كمتغير تابع والائتمان المصرفي المقدم للقطاع الصناعي كمتغير مستقل.

لغرض تحليل البيانات الدراسة تم استخدام احد نماذج بانل وهو نموذج الانحدار التجميعي لكل من دالة الائتمان ودالة الإنتاج، وقد تم استخراج البيانات باستخدام برنامج stata11 .

أظهرت النتائج ان العلاقة تبادلية بين الائتمان المصرفي الخاص وأداء القطاع الصناعي في سورية، حيث ان كل منهما يؤثر بالأخر، أي هناك أثر إيجابي الائتمان المصرفي الخاص في أداء القطاع الصناعي ممثلا بالناتج المحلي الصناعي، وهناك أثر إيجابي للناتج المحلي الصناعي في الائتمان المصرفي الخاص

الدراسات الأجنبية:

- Mariusz Prochniak, Katarzyna Wasiak (2016) **The impact of the financial system on economic growth in the context of the global crisis**: empirical evidence for the EU and OECD countries.

هدف الدراسة: تحليل تأثير تطور واستقرار القطاع المالي على النمو الاقتصادي في الفترة التي تغطي الأزمة العالمية على أساس الأساليب الكمية التي تحقق نتائج قوية

نتائج الدراسة : وجود تأثير كبير على النمو الاقتصادي لحجم وأداء النظام المالي. ومع ذلك ، متغيرات القطاع المالي يحقق نتائج إيجابية في رفع مستوى الاقتصاد. في حالة بعض المتغيرات (على سبيل المثال ، القيمة السوقية للأسهم أو معدل دوران الأسهم المتداولة) ، هناك علاقة إيجابية غير خطية مع تغيرات الناتج المحلي الإجمالي، وبالتالي فان ارتفاع القيمة السوقية سيساهم في ارتفاع مؤشرات الاقتصاد.

- Lankauskienė& Tvarona vičienė**. (2013) .** Economic Sector Performance And Growth: Contemporary Approaches In The Context Of Sustainable Development**.**

هدفت الدراسة الى تسليط الضوء على دور القطاعات الاقتصادية من الناحية الاقتصادية في عملية النمو في ليتوانيا مما جعل هناك ضرورة حتمية لتحليل التجارب الدولية الأخرى. من أجل توفير تغطية متعمقة للتصورات المعاصرة المحتملة للقطاعات الاقتصادية وعلاقات النمو الاقتصادي ، بالاضافة الى دراسة هيكل اقتصاد البلد ؛

وتحديد أداء القطاعات الاقتصادية التي تستهدف النمو الاقتصادي؛ وأداء القطاعات الاقتصادية المستهدفة

ومن اهم النتائج : إن هيكل اقتصاد بلد ما هو العامل الرئيسي الذي يميز البلدان الناجحة عن البلدان غير الناجحة وهو ذو أهمية حيوية للنمو الاقتصادي، فأداء القطاع الاقتصادي بمدخلاته الذي يستهدف النمو الاقتصادي للبلد يؤثر في سياق التنمية المستدامة وكلما كان مرتفعا ساهم في تمكين التنمية، وإن أي تطور في القطاعات الاقتصادية يحدث تغيرا هيكليا في اقتصاد البلد ومستوى التنمية فيه

- **مشكلة البحث:**

يعد مؤشر النمو الاقتصادي لبلد ما أحد أهم المؤشرات التي يستخدمها المستثمرون عند اتخاذ قرارهم الاستثماري، وغالباً يستخدم للدلالة على مستويات التطور الاقتصادي الذي وصلت إليها الدولة من جهة والطاقة الإنتاجية المحلية من جهة ثانية، وان ضعف حجم الناتج المحلي وضعف البيئية الهيكلية والاقتصادية للدول النامية قد تعيق التطور المالي، نظراً لدور سياسة تحفيز مؤشرات الاقتصاد الكلي في رفع مستوى النشاط الاقتصادي، ودعم عملية التنمية الاقتصادية ، فإن البحث في العوامل المحددة المذكورة يعتبر أمراً بالغ الأهمية على اعتبار أنه يجب قياس الدرجة الارتباطية بين معدلات الناتج ومؤشرات الاقتصاد الكلي، الذي يسهم في تطوير الاقتصاد الوطني ويعزز جهود التنمية، ويمكن ان ترد المشكلة في التساؤل الرئيس التالي:

- **ماهي العلاقة بين الناتج المحلي الاجمالي للقطاعات الاقتصادية و مؤشرات الاقتصاد الكلي ؟**

- **أهمية وأهداف البحث:**

تبرز أهمية البحث من خلال دراسة مؤشرات الاقتصاد الكلي في سورية سواء من ناحية الانفاق او الاستثمار او حجم الناتج، وتتجسد أهداف البحث في النقاط التالية:

1. تسليط الضوء على قطاعات التنمية الاقتصادية.
2. دراسة العلاقة بين مكونات الناتج المحلي للقطاعات الاقتصادية ومؤشرات الاقتصاد الكلي في مرحلة إعادة الإعمار.

- **مؤشرات البحث.**

يعتمد هذا البحث على التحليل متعدد المتغيرات وهو الارتباط القانوني حيث سوف نسعى إلى قياس العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي للقطاعات الاقتصادية ومؤشرات الاقتصاد الكلي، وبالتالي تصبح لدينا القدرة على التنبؤ بحجم العلاقة بين مؤشرات الاقتصاد الكلي ومستوى التنمية الاقتصادية، من خلال إيجاد النموذج الخاص.

الجدول (1) المؤشرات الخاصة بالانحدار المتعدد	
الناتج المحلي الإجمالي للقطاعات الاقتصادية	مؤشرات الاقتصاد الكلي
الناتج المحلي لقطاع الزراعة	حجم الائتمان المصرفي.
الناتج المحلي لقطاع الصناعة	حجم الاستثمار.
الناتج المحلي لقطاع البناء والتشييد	حجم الإنفاق.
الناتج المحلي لقطاع التجارة.	
الناتج المحلي لقطاع الخدمات.	

- **منهج البحث:**

يعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي حيث تم دراسة السلاسل الزمنية التي استخراجت من المجموعات الإحصائية ومؤشرات الاقتصاد الكلي له، وتم استخدام برنامج SPSS في استخراج النتائج.

- **فرضيات البحث:**

يعتمد البحث على اختبار فرضية الدراسة التي تمت صياغتها على أساس مشكلة الدراسة وأسئلتها، وهي على الشكل التالي: **لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الناتج المحلي الإجمالي للقطاعات الاقتصادية ومؤشرات الاقتصاد الكلي.**

أولا : الواقع الاقتصادي السوري ومكوناته:

تتوزع القطاعات الاقتصادية في سورية على عدة أنواع ففي المقام الرئيسي يأتي القطاع الصناعي والقطاع الزراعي، ومن ثم القطاع التجاري وقطاع الخدمات الذي يتضمن كل من القطاع المالي وقطاع النقل والخدمات المقدمة من المؤسسات الحكومية وغير

الحكومية الربحية منها وغير الربحية وأخيرا قطاع البناء والتشييد، وستتم دراسة كل قطاع من القطاعات الاقتصادية لبيان واقعه خلال فترة الحرب فب سورية.

لا توجد قيم حقيقية ودقيقة عن الأضرار الاقتصادية التي خلفتها الأزمة وإنما هي تقديرات عن الخسائر والأضرار الملموسة، بالإضافة إلى تقديرات خسائر فوات فرص المنافع البديلة، حيث قدرت إجمالي خسائر الاقتصاد السوري حتى عام 2017 حوالي 1163 مليار دولار.

- **القطاع الصناعي:**

تهتم الحكومات بدعم القطاع الصناعي من منشآت صغيرة ومتوسطة الحجم والشركات الكبيرة، والشركات المساهمة الصناعية، المجمعات الصناعية التي تنتج وتسوق سلعة معينة، ولتتمكن من إنشاء هذه المنشآت فإنها تحتاج إلى إمكانيات مالية كبيرة حيث يشكل رأس المال أهم بنود الموارد المالية، إضافة إلى ذلك توجيه الصناعة بما يدعم اقتصاد البلد ودفع عجلة التنمية، إن موارد هذا القطاع من أهم الموارد التي تزيد من قدرة الدولة اقتصادياً وترفع من مستوى تطور المشاريع الصناعية مهما كان حجمها بل تصبح قادرة على كافة تمويل المشاريع الصناعية (Ehimare, 2012).

إن تداعيات الأزمة التي مرت بها سورية وما تزال كان كارثياً على قطاع الصناعة، حيث تراجع الإنتاج الصناعي بشكل كبير نظراً لتوقف العديد من المصانع وعدم القدرة على إنتاج سلع قابلة للتصدير، وتعرض الكثير من الصناعيين إلى التهديد والابتزاز، وأدت الأزمة إلى صعوبة وصول العمال ومستلزمات الإنتاج إلى أماكن العمل والإنتاج، وفقدان بعض المواد الأولية ونصف المصنعة التي كانت تنتج محلياً نظراً لوجود المصانع المنتجة لها في مناطق ساخنة.

كما أدت الأزمة إلى تدمير 80% من البنية التحتية اللازمة للصناعة وحوامل الطاقة (الكهرباء والمازوت والفيول والغاز) وارتفاع قيمتها وانقطاعها بأوقات غير منتظمة وبشكل متكرر مما أثر على الوضع الفني للمعامل وارتفاع تكلفة المنتج النهائي، وانقطاع الطرقات وتوقف السكك الحديدية، وتوقف الإنفاق الاستثماري في شركات القطاع العام الصناعي، وعدم متابعة المستثمرين تنفيذ المشاريع المرخصة، ونقل بعض الصناعيين

والتجار مكان عملهم إلى مناطق آمنة جديدة سواء داخل القطر أو خارجه مما أدى إلى زيادة التكاليف المادية، بالإضافة إلى صعوبة تأمين القطع الأجنبي اللازم للاستيراد، وانخفاض قيمة العملة بشكل كبير وارتفاع الأسعار وانخفاض القوة الشرائية للمواطنين وارتفاع تكاليف النقل والشحن والتأمين، وصعوبات في التسليف والإقراض والتسديد والتحصيل، وتهرب عدد كبير من قطاع الأعمال من سداد التزاماته المستحقة المصرفية والحكومية وتجاه الموردين، وفقدان الكثير من اليد العاملة ونزوحهم وهجرتهم، وخسارة المنتج السوري للأسواق الأجنبية، وتوقف الاستثمارات الأجنبية المباشرة بشكل نهائي.

كذلك أرخت تداعيات الحرب بمنعكساتها الثقيلة على الصناعة التحويلية وبالرغم من ذلك استمرت بعض الأنشطة الاقتصادية دون توقف وبدأت مؤشرات عودة القطاع للإنتاج منذ العام 2004، حيث بلغ معدل نمو ناتج هذا القطاع في هذا العام 46% وبلغ معدل نمو الصناعة التحويلية 70% وفق التقديرات الأولية للعام 2016، وهو بذلك يتجاوز المراحل التي تراجع فيها معدل النمو والتي وصلت في عام 2013 إلى نفس النسبة ولكن بمؤشر سلبي، وبهذا يصبح معدل النمو الوسطي لقطاع الصناعة التحويلية خلال المرحلة 23-%، وشكلت القيمة المضافة في الصناعة التحويلية حوالي 5% في المتوسط من الناتج المحلي الاجمالي، مرتفعة من 3% في العام 2011إلى 8% في عام 2016، إلا أن نسبة القيمة المضافة إلى الانتاج في الصناعة التحويلية والتي بلغت في المتوسط 12% مرتفعة من 10% في عام 2011 إلى 17.5 في عام 2016 لم تصل بعد إلى مستوياتها للمرحلة ما قبل العام 2011(تقرير وزارة الصناعة، 2017).

حقق القطاع العام الصناعي الكلي بما فيه الأنشطة الصناعية الأخرى التي لا تتبع لوزارة الصناعة في الأعوام 2013- 2014- 2015- 2016 انتاج كلي بكلفة عوامل الانتاج ما قيمته / 6.8 / مليار دولار بما فيها الانتاج من المشتقات النفطية بالأسعار الجارية، وقد بلغ صافي الناتج المحلي بكلفة عوامل الانتاج خلال نفس الفترة ما قيمته / / 184 مليون دولار.

تراجع حجم الاستثمار العام في قطاع الصناعة التحويلية من مجمل الاستثمار العام من حوالي 4% في عام 2010 إلى 2.1% خلال المرحلة 2011- 2015، ثم ارتفع إلى

أكثر من 6% في عام 2016، إلا أن قياس حجم الاستثمار بالأسعار الثابتة يشير إلى أن الاستثمار العام في الصناعة التحويلية تراجع بمعدل وسطي بلغ أكثر من 15% سنويا خلال كامل المرحلة.

بلغت نسبة الانفاق على الآلات والمعدات في المتوسط 79% من حجم الانفاق تلتها نسبة الانفاق على المباني حيث شكلت نسبة 13% من الانفاق الاستثماري العام في هذا القطاع، ولكن بقي حجم الاستثمار في المؤسسات والشركات العامة أدنى من اللازم لتعويض الانخفاض في قيمة الأصول الانتاجية (الأجندة الوطنية لمستقبل سورية، 2018).

وتشير بيانات الانفاق إلى أن الحصة الكبرى من الانفاق العام خلال المرحلة ذهبت إلى الصناعات الهندسية تلتها مؤسسة التبغ والاسمنت فالصناعة الكيميائية والسكر والنسيجية وأخيراً الغذائية.

وكان الانتاج المحلي الاجمالي لمؤسسات وزارة الصناعة الثمانية وبكافة شركاتها لعام 2017 ما قيمته / 250 مليار ل.س أي ما يعادل / 500 / مليون دولار تركزت معظمها في الأنشطة التالية: التبغ – الاسمنت – الأسمدة – تعبئة المياه، وهذه الأنشطة مازالت حصرية للقطاع العام، كما حققت هذه المؤسسات أرباحا اجمالية بحوالي 44.5 / / مليار ل.س أي ما يعادل 89 مليون دولار فقط.

بلغ حجم الاستثمارات الموظفة في مؤسسات وزارة الصناعة لعام 2017 حوالي /6/ مليار ل.س تركزت معظمها في عمليات الاستبدال والتجديد البسيطة لبعض التوريدات والتجهيزات في الشركات العامة الصناعية التي ما زالت تعمل في ظل هذه الظروف.

- **القطاع الزراعي:**

يكتسب القطاع الزراعي في سورية أهمية خاصة نتيجة توفر الموارد الطبيعية والمقومات اللازمة للإنتاج الزراعي، مما يميزه بدور أساسي في عملية التنمية الاقتصادية، وتعتبر التجربة السورية خلال الثلاثة عقود الماضية قبل الأزمة من أهم التجارب الزراعية في منطقتنا حيث شهدت سورية نهضة زراعية توصلت من خلالها إلى الاكتفاء الذاتي في أغلب المحاصيل الزراعية وحققت فائضاً للتصدير من خلال الاعتماد على البحث

العلمي والدعم الكبير للمدخلات والمخرجات الزراعية، وأكثر من ثلث مساحة سورية صالح للزراعة، أي ما يقارب 6.5 مليون هكتار تزرع بالمحاصيل الزراعية على أنواعها، من الحبوب والقطن، الى الخضار، ومختلف انواع الفاكهة، وصولاً الى الزيتون والفستق الحلبي... الخ، ويشتغل في الزراعة أكثر من 20 بالمئة من السوريين. من أكثر الصعوبات التي يعاني منها قطاع الزراع في سورية هي نقص الموارد المائية نتيجة التغير المناخي.

إلا أن الحرب الإرهابية على سورية إضافة للعقوبات الاقتصادية أحادية الجانب أدت إلى تخريب وتراجع القطاعات الاقتصادية بشكل عام والقطاع الزراعي بشكل خاص والذي يشكل شبكة الأمان الرئيسية للشعب السوري، وبحسب تقييم الأضرار على القطاع الزرعي الذي تم مؤخراً في سورية فقد قدرت قيمة الأضرار منذ بداية الأزمة بحوالي 16 مليار دولار تمثلت بنقص الإنتاج وتخريب وتدمير البنى التحتية، إلا أن الضرر الذي ألحقته الأزمة على القطاع الزراعي يتجاوز حدود هذا الرقم بكثير وستستمر قيمة الأضرار بالزيادة إذا لم يتم تقديم الدعم العاجل المطلوب إضافة الى التغيرات المناخية والجفاف والتصحر المتزايد الذي بات يؤثر على البيئية الزراعية، من خلال تزايد وتكرار سنوات الجفاف الذي يهدد أنظمة الإنتاج الزراعي مما يؤثر سلباً على الأمن الغذائي والتنمية الاقتصادية الاجتماعية للمواطنين السوريين، إن الاحتياجات الكبيرة للقطاع الزراعي في سورية تتطلب تقديم دعم أكبر من قبل المجتمع الدولي حيث لم تتجاوز قيمة المبالغ المقدمة لتنفيذ خطة الاستجابة العاجلة لعام 2016 نسبة 21 %من المبالغ التي تعهدت المنظمات الدولية بتقديمها ، إضافةً إلى ضرورة تنسيق أكبر بين مختلف الشركاء لتجاوز التكرار والتداخل، ومن الجدير ذكره هنا بأن وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي أنشأت بدعم من منظمة الفاو في سورية آلية لتنسيق جهود كافة الشركاء في القطاع الزراعي وفق منهجية عملية تؤدي إلى تكامل الأدوار والتي تعتبر مثالاً يحتذى بها في النجاح واستهداف المناطق الزراعية والفلاحين.

ويمكن تشميل **الصعوبات الأساسية التي يعاني منها القطاع الزراعي منذ بدء الحرب في سورية في** (العيطة، 2020):

1. نقص وغلاء أسعار الأسمدة والمبيدات، نتيجة لذلك فقد ارتفعت تكاليف الزراعة وأصبح من الصعب تغطية تكاليف الإنتاج ولهذا السبب توقف الكثير من الفلاحين عن الزراعة.
2. عدم توفر التيار الكهربائي بشكل مستمر لاستخراج المياه الجوفية حيث يستخدم المزارعون المضخات التي تعمل غالباً بواسطة التيار الكهربائي ونتيجة عدم توفر التيار الكهربائي بشكل مستمر فقد تتعرض المزروعات للعطش أو للجفاف في حال انقطاع التيار الكهربائي لفترة طويلة.
3. نقص وارتفاع اسعار الوقود والمحروقات نتيجة عدم توفر التيار الكهربائي بشكل مستمر، حيث قام الكثير من الفلاحين بشراء مولدات كهربائية لاستخدامها في حالة الضرورة لتشغيل مضخات المياه ولكن نتيجة نقص وارتفاع اسعار المحروقات فان مشكلة عدم توفر التيار الكهربائي لم يتم حلها بشكل جذري.
4. صعوبة توزيع المحاصيل والمنتجات الزراعية: التنقل بين القرى والمدن ليس آمنا ولهذا السبب يفضل الكثير من الفلاحين بيع المحاصيل في مناطق اقامتهم مما يؤدي الى انخفاض أسعار المبيع نتيجة كثرة العرض في حين ترتفع اسعار المحاصيل في المناطق الأخرى.
5. نقص الآلات الزراعية نتيجة الحرب انخفض سعر صرف الليرة السورية مقارنة مع العملات الأخرى مما تسبب بارتفاع اسعار قطع الغيار من أجل صيانة الآلات الزراعية ولم يعد بمقدور الفلاحين تحمل تكاليف الصيانة ومن ناحية أخرى فقد تدمرت الكثير من الآلات الزراعية خلال الحرب.

كما أن منظمة الفاو قدمت أول تقييم شامل على الصعيد الوطني للضرر الناجم عن الحرب على قطاع الزراعة في سورية الذي نشر بعنوان "حساب التكلفة" واشتمل التقييم على دراسات مسحية لأكثر من 3500 أسرة في أنحاء سورية ومقابلات مع أكثر من 380 مجموعة مجتمعية وتحليل بيانات زراعية أولية وثانوية حيث تظهر الدراسة أنه

وفي وسط النزاع، تقدم الزراعة حبل نجاة لملايين السوريين بمن فيهم المهجرون داخلياً والذين ما يزالون يعيشون حتى الآن في المناطق الريفية". وأضاف: "إن من شأن زيادة الاستثمار لإنعاش قطاع الزراعة أن يقلل بشكل كبير من الحاجة إلى الحصول على المساعدات الإنسانية. كما يمكن أن يكون له أثر كبير على وقف تدفق المهاجرين، ورأى حوالي 95 بالمائة من الأشخاص في المجتمعات التي أجريت عليها الدراسة أن الحصول على المساعدات الزراعية الأساسية مثل البذور والأسمدة والوقود لتشغيل مضخات الري يكفي لتقليل عدد لأشخاص الذين يهجرون المناطق الريفية بحثاً عن فرص في أماكن أخرى، ويشجع عودة المهاجرين والنازحين في الداخل، ومن بين النتائج الأخرى التي أظهرتها الدراسة: ما يزال أكثر من 57% من الأسر في المناطق الريفية يزرعون الغذاء لاستهلاكهم الخاص، ولو أن ذلك يتم على نطاق أضيق، وأن ستون بالمئة من الأسر تقريباً أكدوا أن الافتقار إلى الأسمدة هو أحد المعوقات الرئيسية لإنتاج المحاصيل المعمرة مثل القمح والشعير والبقوليات، ومن المعوقات المهمة الأخرى التي ذكرت: عدم توفر الوقود، وتفشي الآفات الزراعية والأمراض، وتدمير أنظمة الري ومواقع شرب المياه للماشية منذ عام 2011 ، حيث شهدت نسبة ملكية الأسر للماشية انخفاضاً كبيراً بمقدار 57 بالمائة للأبقار و52 بالمائة للخراف 48 بالمائة للماعز و47 بالمائة للدواجن، وشهدت نسبة الدخل الذي يتم انفاقه على الغذاء ارتفاعاً مقابل انخفاض الدخل ونسبة انتاج الأسر للغذاء بينما ارتفعت أسعار الأغذية ارتفاعاً كبيراً.

كما انخفضت نسبة السكان الذين كانوا يعيشون في المناطق الريفية في 2011 إلى النصف مع حلول عام 2016 وأدى ذلك إلى خسائر فادحة في إنتاج المحاصيل والماشية بينما تصل الفاتورة الكلية للخسائر إلى 16 مليار دولار أمريكي، وتقدر تكلفة الأضرار التي لحقت بالأصول – من جرارات ومعدات ومزارع تجارية وعيادات بيطرية ومأوى الحيوانات والبيوت البلاستيكية وأنظمة الري ومرافق المعالجة – بأكثر من 3 مليارات دولار أمريكي، مع توقعات بارتفاع كبير لهذا الرقم لدى تقدير الحجم النهائي والواقعي للأضرار في المناطق الرئيسية للنزاع، وتقدر الخسائر والأضرار اللاحقة بإنتاج المحاصيل بحوالي 6.3 مليار دولار أمريكي من إجمالي الخسائر. أما في قطاع الماشية

فقد تم تقدير الخسائر بحوالي 5.5 مليار دولار أمريكي وحوالي 80 مليون دولار أمريكي في قطاع مصائد الأسماك(تقرير وزارة الزراعة، 2017).

- **القطاع التجاري:**

يعتر هذا القطاع من القطاعات الاقتصادية المهمة إذ يعبر عن حركة التجارة وتبادل السلع، وقد تتمّ التجارة في نطاق ضيّق داخل السوق المحلي، أو خارج حدود البلد، وقد يكون أحد أطراف التجارة أشخاص، أو شركات، أو بلدان، وتختص التجارة بعملية توزيع البضائع المُنتَجة، ويندرج تحت مصطلح التجارة أنظمة تُطبّق محليّاً ودوليّاً، منها: الأنظمة القانونية، والسياسية، والاجتماعية، والاقتصادية، والثقافية، والتكنولوجية، ويشمل مفهوم التجارة جميع العمليات المالية من بيع وشراء لمنتج معين، وغالبا تتم التجارة بالمنتج على نطاق دولي بين بلدان مختلفة، تتأثّر التجارة من حيث نقل البضائع من مكان إلى آخر ببعض المزايا التي تضمن استمراريتها وتوسّعها، مثل: المزايا الجغرافية، والتكنولوجية، والاقتصادية، وتميّزت بعض الشعوب عن غيرها بالتجارة بسبب هذه المزايا، وتُعتبر التجارة وسيلةً من الوسائل المتعددة التي استخدمتها الشعوب لتلبية احتياجاتها المختلفة، إذ لا يستطيع البلد توفير جميع احتياجاته من السوق الداخلي المحلي، لذلك فإنّه يحتاج إلى تبادل السلع بينه وبين البلدان الأخرى، تُساهم التجارة في زيادة الدخل القومي للبلد ممّا يجعلها أكثر ثراءً، كما تُساعد التجارة في تعزيز الإنتاج، تُطوير القطاع الصناعي، وتطوير البلدان وتنميتها، وتزيد التجارة من رفاهية المجتمعات من خلال توفير البضائع الفاخرة ذات الجودة العالية، وتساهم التجارة في خلق التنافس بين الأسواق، مما يؤدّي إلى انخفاض الأسعار العالمية للسلع، وبالتالي زيادة القدرة الشرائية للمستهلك، فتقضي التجارة على احتكار الأسواق المحلية للسلع، من خلال إيجاد تنافس مع الشركات الأجنبية، وتساعد على ظهور سلع متطورة، ومبتكرة، ومُصنّعة بأفضل التقنيات. ولكن نتيجة فرض الدول الغربية عقوبات اقتصادية على سورية بسبب الأزمة قامت بعض الشركات العالمية بقطع علاقاتها مع الشركات السورية، وتوقفت مشاريع الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية والشراكة الأوروبية مما أدى إلى صعوبات

في الاستيراد والتصدير وفتح الاعتماد تحتاج أيّة عملية تجارية إلى عناصر رئيسية متكاملة تجعل منها عمليةً ناجحةً، وهي كالآتي (الحمش، 2012):

الإعداد: وذلك من خلال عمل دراسة شاملة تتضمّن معرفة نسبة نجاح التجارة في السوق، واستغلال فرص نجاحها، حيث تُبنى هذه الدراسة على الملاحظة، والأبحاث، واختبار الأفكار المتعلّقة بالتجارة، وتأسيس المحفظة المالية، والتخطيط التجاري.

الأداء: أيّ تطبيق الدراسة التي تمّ إعدادها في مرحلة الإعداد على أرض الواقع، وذلك بالبدء بالنشاط التجاري مع مراعاة إعطاء التجارة حجمها المناسب في السوق، والتنبؤ بالمخاطر المحتملة والقدرة على تفاديها، والقدرة على التكيّف مع السوق وتقلّباته.

المراجعة: أيّ دراسة التداولات المالية سواء أكانت تداولات فردية أو شاملة على مستوى السوق، وتُعتبر هذه الخطوة مهمّةً لتقييم الوضع، وتصحيح الأفكار حول السوق بناءً على النجاحات والأخطاء الحاصلة سابقاً.

إعادة التنظيم: وذلك من خلال تطبيق الأفكار الجديدة للتجارة التي تمّ التوصّل إليها من خلال المراجعة، وتفادي الأخطاء التي كانت موجودةً في السابق؛ ليكون الأداء الجديد أفضل.

ويُعبّر مفهوم التجارة الداخلية عن العمليات التجارية التي يتمّ فيها تداول السلع بين التجار في السوق المحلي ضمن منطقة جغرافية محددة، أما التجارة الخارجية فتعبر عن العمليات التجارية التي يتمّ فيها تداول السلع بين بلدين مختلفين.

- **القطاع الخدمي:**

يقصد بمفهوم الخدمة العامة بأنّه ما تُقدّمه الدولة لمواطنيها لتسهيل حياتهم على أرضها، سواء أكان بشكل مباشر، أو بشكل غير مباشر، بهدف تسهيل حياتهم، ومنحهم نوعاً من الرفاهية الاقتصادية، والاجتماعية، في مختلف المجالات ضمن حدود سلطتها، وقدرتها المادية، وبما يتوافق مع القوانين الدولية والعالمية، ويعتبر هذا القطاع من القطاعات الاقتصادية المهمة حيث يعدُّ اقتصاد الخدمات مِن أكثر القطاعات الاقتصادية تأثيراً على الاقتصاد العام، وتحديداً على الناتج المحلي الإجماليّ للدُول؛ إذ تُشكلُ الخدمات الاقتصاديّة المُقدمة للسكان في أغلبِ دول العالم نسبةَ 50% من إجمالي الناتج

الاقتصادي المحلي، وخصوصاً في الدُولِ النامية التي تعتمدُ على تقديمِ الخدمات كوسيلةٍ من الوسائل التي تساهمُ في دعمِ اقتصادها، وأيضاً يعتبرُ اقتصاد الخدمات أحد أهم العناصر التي تساهمُ في دعمِ النمو السكاني فكلما كانت الخدمات المُقدمة للسكان ذات جودة عالية، ساهم ذلك في زيادة النمو السكاني، وتطور السوق التجاري بشكلٍ مستمر.

- **عقبات التنمية الاقتصادية:**

هناك مجموعة من العقبات تواجه البلدان النامية إزاء قيام التنمية الاقتصادية فيها، وهذه العقبات متنوعة ومتباينة وهي تنقسم إلى ثلاث أقسام هي (العسل، 2006):

- **العقبات الاقتصادية:**

توجد عقبات اقتصادية عديدة ومتنوعة تعرقل قيام التنمية الاقتصادية، تتركز في الجوانب التالية:

1. انتشار الفقر والمرض والجهل في البلدان النامية، مما يؤدي إلى ضعف ومحدودية تكوين رأس المال في هذه البلدان.
2. قلة ومحدودية توفر وتواجد الموارد الطبيعية في البلدان النامية، ووجود ثنائية الاقتصادي (قطاع أجنبي وقطاع محلي وطني) في العديد من البلدان النامية.
3. ضيق الأسواق المحلية للبلدان النامية.
4. عدم كفاية الهياكل الأساسية للإنتاج (طرق، مباني، طاقة....).
5. قلة الادخار إلى جانب ضعف الحافز على الاستثمار.

- **العقبات السياسية والاجتماعية:**

من بين العوامل الأساسية المساعدة على قيام التنمية، يوجد العامل السياسي لأن عدم توفر الاستقرار السياسي يشكل عائقاً أمام عملية التنمية وهو حال البلدان النامية، وعليه فإن اتخاذ القرارات الاقتصادية التنموية يتطلب استقراراً سياسياً في الدولة حتى تتمكن من خلق جو ملائم للخروج من المشاكل والنهوض نحو التنمية.

أما بالنسبة للعقبات الاجتماعية التي تعرقل مسار التنمية فيمكن إدراجها عبر النقاط التالية:

1. الانفجار السكاني وعلاقته بالموارد الطبيعية أو الثروة المادية، حيث نجد أن هذه الأخيرة أقل من الحجم السكاني وعليه يصعب على الحكومة توفير المتطلبات الأساسية، الأمر الذي يخلق ضغوطا متزايدة على مواردها المالية المحدودة وتتسع فيها فجوة التمويل.
2. ضعف التعليم والتدريب وندرة المهارات الفنية والإدارية، وكذلك الجهل الاقتصادي الذي يتركز بالتوجه نحو النشاط الخدمي مستبعداً النشاط الإنتاجي.
3. عدم عدالة توزيع الدخل القومي بين عناصره المكونة له.

- **العقبات التنظيمية والتكنولوجية:**

تعتبر العقبات الإدارية من العقبات التي تواجه عملية التنمية الاقتصادية والتي تتمثل في نقص الكفاءات الإدارية والفنية المتخصصة، ومن أجل دفع عجلة التنمية إلى الأمام لابد من الابتعاد عن إتباع الأساليب الإدارية المعقدة والروتين والبيروقراطية والعشائرية والطائفية في شتى المجالات لأنها تعتبر من عوائق التنمية، فالتطوير الإداري ضروري في شتى المجالات واللحاق بركب التقدم بما يناسب كل دولة بالنسبة لنقل التكنولوجيا في الجهاز الإداري مع التكثيف والتركيز على الدورات التدريبية لرفع مستوى الجهاز الحكومي والقطاع الخاص سوياً لأنهما القطاعين المسؤولين عن عملية التنمية الإدارية في الدولة.

ثانيا : المناقشة والاستنتاجات:

يقوم هذا المبحث على الدراسة الإحصائية لمتغيرات الدراسة، وذلك عن طريق إيجاد النماذج المعيارية الخاصة بالارتباط القانوني، وقد تم اخذ السلسلة الزمنية الواقعة بين عامي 2004-2018، وسيقوم الباحث بدراسة شروط تطبيق الاختبار الإحصائي ومن ثم إيجاد النماذج المعيارية التي تظهر قوة العلاقة بين مجموعتي المؤشرات، وذلك بالاعتماد على برنامج SPSS لاستخراج البيانات.

1. مصفوفة الارتباط بين متغيرات الدراسة:

سنقوم بتشكيل مصفوفة الارتباط لكل من مجموعة المتغيرات المجموعة الثانية ومجموعة المتغيرات التابعة، ونحذف أحد المتغيرين الذين يكون الارتباط بينيا تام أو شبه تام ($r > 0.95$) ضمن كل مجموعة متغيرات للإبقاء على المتغيرات اللازمة للدراسة، يظهر الجدول التالي مصفوفة الارتباط بين مجموعة المتغيرات الاولى (الناتج المحلي للقطاعات الاقتصادية)، والمصفوفة هي على الشكل الاتي:

الجدول (2) مصفوفة الارتباط بين الناتج المحلي للقطاعات الاقتصادية

		القطاع الزراعي	القطاع الصناعي	قطاع البناء والتشييد	قطاع التجارة	قطاع الخدمات
القطاع الزراعي	Pearson Correlation	1	.741**	.622*	.710**	.245
	Sig. (2-tailed)		.002	.013	.003	.379
	N	15	15	15	15	15
القطاع الصناعي	Pearson Correlation	.741**	1	.787**	.968**	.321
	Sig. (2-tailed)	.002		.001	.000	.243
	N	15	15	15	15	15
قطاع البناء والتشييد	Pearson Correlation	.622*	.787**	1	.863**	.651**
	Sig. (2-tailed)	.013	.001		.000	.009
	N	15	15	15	15	15
قطاع التجارة	Pearson Correlation	.710**	.968**	.863**	1	.516*
	Sig. (2-tailed)	.003	.000	.000		.049
	N	15	15	15	15	15
قطاع الخدمات	Pearson Correlation	.245	.321	.651**	.516*	1
	Sig. (2-tailed)	.379	.243	.009	.049	
	N	15	15	15	15	15

المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج spss23

حيث نلاحظ من الجدول السابق بأن معاملات الارتباط جميعها ضمن مجال المقبول ولا يوجد اي علاقة متينة جدا أو تامة بين المتغيرات المدروسة فلذلك يمكننا إدخال كافة

المتغيرات بالتحليل، ويظهر الجدول التالي مصفوفة الارتباط بين المتغيرات المجموعة الثانية (مؤشرات الاقتصاد الكلي)، والمصفوفة هي على الشكل الاتي:

الجدول (3) مصفوفة الارتباط بين مؤشرات الاقتصاد الكلي

		الائتمان المصرفي	الإنفاق	الاستثمار
الائتمان المصرفي	Pearson Correlation	1	.626*	.703**
	Sig. (2-tailed)		.013	.003
	N	15	15	15
الإنفاق	Pearson Correlation	.626*	1	.544*
	Sig. (2-tailed)	.013		.036
	N	15	15	15
الاستثمار	Pearson Correlation	.703**	.544*	1
	Sig. (2-tailed)	.003	.036	
	N	15	15	15

المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج spss23

حيث نلاحظ من الجدول السابق بأن معاملات الارتباط جميعها ضمن مجال المقبول ولا يوجد اي علاقة متينة جدا أو تامة بين المتغيرات المدروسة فلذلك يمكننا إدخال كافة المتغيرات المجموعة الأولى بالتحليل.

2. **اختبار التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة:** بعد التأكد من علاقة الارتباط الخطي ضمن كل مجموعة من المتغيرات نقوم بالتأكد من أن المتغيرات تتبع التوزيع الطبيعي باختبار فرضية العدم التالية:

- **لايوجد فرق بين توزيع متغيرات الدراسة وبين التوزيع الطبيعي.**

لاختبار الفرضية نقوم باختبار Kolmogrov–Smirnov للمتغيرات الداخلة بالتحليل، ويظهر الجدول التالي قيمة الاختبار لجميع المتغيرات الداخلة بالتحليل:

الجدول (4) اختبار Kolmogorov-Smirnov لمتغيرات الدراسة

		الائتمان المصرفي	الإنفاق الحكومي	حجم الاستثمار	القطاع الزراعي	القطاع الصناعي	قطاع البناء والتشييد	قطاع التجارة	قطاع الخدمات
N		15	15	15	15	15	15	15	15
Normal Parameters[a,b]	Mean	906113.4667	3510104.0000	423272.1333	363342.0800	564658.8467	113622.8800	235096.0733	586558.7333
	Std. Deviation	309129.63802	1978698.91067	146482.02651	44259.37465	239609.09522	30405.80891	113500.79397	100424.76366
Most Extreme Differences	Absolute	.119	.218	.163	.163	.241	.215	.218	.147
	Positive	.119	.218	.163	.163	.211	.215	.218	.147
	Negative	-.115-	-.128-	-.088-	-.095-	-.241-	-.155-	-.142-	-.096-
Test Statistic		.119	.218	.163	.163	.241	.215	.218	.147
Asymp. Sig. (2-tailed)		.200[c,d]	.052[c]	.200[c,d]	.200[c,d]	.019[c]	.060[c]	.054[c]	.200[c,d]

المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج spss23

نلاحظ من الجدول السابق بان قيمة sig لجميع المتغيرات هي اكبر من 0.05 ويمكن قبول الفرضية العدم التي تقول لا يوجد فرق بين توزيع متغيرات الدراسة وبين التوزيع الطبيعي، ما عدا الإنفاق الحكومي فأننا نرفض الفرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة أي ان البيانات لا تتبع التوزيع الطبيعي، وللتأكد من ان المتغير الذي لم يخضع للتوزيع الطبيعي بانه يتبع توزيع قريب من التوزيع الطبيعي، نطبق اختبار M–estimators الذي يعطينا اربع قيم لتوقعات الوسط الحسابي بعد التخلص من تأثير القيم الشاذة على

المتوسط الحسابي لكل متغير، (البحر و التتيجي، 2014)، ويظهر الجدول التالي قيم هذه الاختبارات:

الجدول (5) اختبارات M-Estimators

	Huber's M-Estimator[a]	Tukey's Biweight[b]	Hampel's M-Estimator[c]	Andrews' Wave[d]
الإنفاق الحكومي	2990121.7080	2659829.0990	2980908.2848	2644885.7622

المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج spss23

نلاحظ ان قيم المتوسطات هي متقاربة فيما بينها مما يشير أنها تتوزع توزيع قريب من التوزيع الطبيعي وبالتالي يمكننا إدخاله بالتحليل.

وبعد ان توصلنا إلى ان جميع المتغيرات تتبع التوزيع الطبيعي والتوزيع قريب من الطبيعي ولا يوجد بينها ارتباط تام أو شبه تام يمكننا اعتماد نتائج الارتباط القانوني المعياري للحصول على النماذج القانونية المعيارية.

3. النماذج القانونية المعيارية:

كما اسلفنا سابقا من ناحية صياغة الفرضيات الخاصة بالنماذج القانونية المعيارية، يمكننا صياغة الفرضية التالية:

- **لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الناتج المحلي الإجمالي للقطاعات الاقتصادية و مؤشرات الاقتصاد الكلي.**
- **يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الناتج المحلي الإجمالي للقطاعات الاقتصادية و مؤشرات الاقتصاد الكلي.**

بإدخال بيانات متغيرات الدراسة نحصل على النتائج التالية:

الجدول (6) معنوية معاملات الارتباط

	Correlation	Eigenvalue	Wilks Statistic	F	Num D.F	Denom D.F.	Sig.
1	.991	55.714	.003	9.114	15.000	19.725	.000
2	.793	1.693	.187	2.629	8.000	16.000	.048
3	.705	.989	.503	2.966	3.000	9.000	.090

المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج spss23

يظهر الجدول وجود ثلاثة معاملات ارتباط قانونية، وتشير نتائج اختبار Wilks-Lambda ان المعامل الأول والثاني معنوي عند مستوى دلالة 5%، اي أنها تختلف جوهريا عن الصفر وبذلك يمكن القول بان هناك ارتباط معنوي بين مؤشرات الاقتصاد الكلي والناتج المحلي للقطاعات الاقتصادية وممثلة بزوج من المركبات القانونية وهي: (U1,V1)، (U2,V2).

وبعد التأكد من وجود ارتباط معنوي بين مجموعة المتغيرات الاولى ومجموعة المتغيرات الثانية، يتوجب علينا الحصول على المعاملات القانونية المعيارية لمجموعتي المتغيرات والتي تجعل قيمة ρ_1 اكبر قيمة ممكنة ومن خلال الجداول التالية يمكننا استخراج المركبات القانونية كالتالي:

الجدول (7) المعاملات القانونية المعيارية لمؤشرات الأداء المصرفي

Variable	1	2
زراعة	-.124-	1.481
صناعة	-.185-	-1.018-
بناء	.043	-.447-
تجارة	.673	.438
خدمات	.648	.063

المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج spss23

الجدول (8) المعاملات القانونية المعيارية لمؤشرات الاقتصاد الكلي

Variable	1	2
الائتمان	1.054	-1.119-
الإنفاق	-1.131-	-.366-
الاستثمار	.217	1.255

المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج spss23

وبالتالي يمكننا كتابة النماذج المعيارية للأزواج القانونية (U1,V1) وهي كالتالي:

U1= - 0.124 Y1 - 0.185 Y2 + 0.043 Y3 + 0.673 Y4 + 0.648 Y5

V1= 1.054 X1 - 1.131 X2 + 0.217 X3

يمثل المركبان (U1,V1) الزوج القانوني الأول، وهما مرتبطان بمعامل ارتباط قانوني **ρ1= 0.991** ويشير إلى ان 99.1% من التباينات الحاصلة في مجموعة المتغيرات المجموعة الأولى تفسر من قبل مجموعة المتغيرات المجموعة الثانية، ويمكننا كتابة النماذج المعيارية للأزواج القانونية (U2,V2) وهي كالتالي:

U2= - 1.481 Y1 - 1.018 Y2 - 0.447 Y3 + 0.438 Y4 + 0.063 Y5

V2= - 1.119 X1 - 0.366 X2 + 1.255 X3

يمثل المركبان (U2,V2) الزوج القانوني الأول، وهما مرتبطان بمعامل ارتباط قانوني **ρ1= 0.793** ويشير إلى ان 79.3% من التباينات الحاصلة في مجموعة المتغيرات المجموعة الأولى تفسر من قبل مجموعة المتغيرات المجموعة الثانية .

4. **تقييم النماذج القانونية:** بعد الوصول إلى النماذج القانونية يتوجب تقييم كفاءة هذه النماذج، وذلك من خلال حساب كفاءة التحميلات القانونية المباشرة والعابرة.

التحميلات القانونية المباشرة والعابرة

:تشير التحميلات القانونية المباشرة إلى معاملات الارتباط بين المتغيرات والمركبات القانونية الممثلة، للتعرف على أقوى المتغيرات ارتباطاً بكل مركب UK، وأقوى المتغيرات ارتباطاُ بكل مركب Vk، أما التحميلات القانونية العابرة تشير إلى معاملات الارتباط بين المتغيرات والمركبات القانونية الممثلة لمتغيرات المجموعة الأخرى، وذلك للتعرف على أقوى المتغيرات ارتباطاً بكل مركب UK، وأقوى المتغيرات ارتباطاً بكل مركب Vk (أحمد، العلي، و دريباتي، 2018).

ومن الجدول التالي نتعرف على معاملات الارتباط بين المتغيرات المجموعة الاولى والمركبات القانونية لها:

الجدول (9) التحميلات القانونية المباشرة لناتج المحلي للقطاعات الاقتصادية

Variable	1	2
زراعة	.402	.776
صناعة	.617	.173
بناء	.823	.093
تجارة	.778	.151
خدمات	.934	.034

المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج spss23

ان أقوى المتغيرات المجموعة الأولى ارتباطا بالمركب V1 هو المتغير (الناتج المحلي لقطاع الخدمات) بعلاقة طردية قوية قدرها 0.934، واضعف المتغيرات ارتباطا بالمركب V1 هو المتغير (الناتج المحلي لقطاع الزراعة) بعلاقة طردية مقبولة قدرها

0.402، ان أقوى المتغيرات المجموعة الأولى ارتباطا بالمركب V2 هو المتغير (الناتج المحلي لقطاع الزراعة) بعلاقة طردية قوية قدرها 0.776، واضعف المتغيرات ارتباطا بالمركب V2 هو المتغير (الناتج المحلي لقطاع الخدمات) بعلاقة طردية ضعيفة قدرها 0.034.

الجدول (10) التحميلات القانونية المباشرة لمؤشرات الاقتصاد الكلي

Variable	1	2
الائتمان	.499	-.466-
الإنفاق	-.353-	-.383-
الاستثمار	.342	.270

المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج spss23

ان أقوى المتغيرات المجموعة الثانية ارتباطا بالمركب U1 هو المتغير (الائتمان المصرفي) بعلاقة طردية مقبولة قدرها 0.499، واضعف المتغيرات ارتباطا بالمركب U1 هو المتغير (حجم الاستثمار) بعلاقة طردية مقبولة قدرها 0.342 ، ان أقوى المتغيرات المجموعة الثانية ارتباطا بالمركب U2 هو المتغير (الائتمان المصرفي) بعلاقة عكسية مقبولة قدرها 0.466، واضعف المتغيرات ارتباطا بالمركب U1 هو المتغير (حجم الاستثمار) بعلاقة طردية ضعيفة قدرها 0.270 .

ومن ثم ننتقل إلى التحميلات القانونية العابرة المبينة في الجدولين التاليين:

الجدول (11) التحميلات القانونية العابرة لناتج المحلي للقطاعات الاقتصادية

Variable	1	2
زراعة	.399	.615
صناعة	.612	.137
بناء	.816	.074
تجارة	.771	.120
خدمات	.925	.027

المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج spss23

ان أقوى المتغيرات المجموعة الأولى ارتباطا بالمركب U1 هو المتغير (الناتج المحلي لقطاع الخدمات) بعلاقة طردية قوية قدرها 0.925، واضعف المتغيرات ارتباطا بالمركب U1 هو المتغير (الناتج المحلي لقطاع الزراعة) بعلاقة طردية مقبولة قدرها 0.399، ان أقوى المتغيرات المجموعة الأولى ارتباطا بالمركب U2 هو المتغير (الناتج المحلي لقطاع الزراعة) بعلاقة طردية مقبولة قدرها 0.615، واضعف المتغيرات ارتباطا بالمركب U2 هو المتغير (الناتج المحلي لقطاع البناء) بعلاقة طردية ضعيفة قدرها .0.074

الجدول (12) التحميلات القانونية العابرة لمؤشرات الاقتصاد الكلي

Variable	1	2
الائتمان	.495	-.369-
الإنفاق	-.350-	-.304-
الاستثمار	.339	.214

المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج spss23

ان أقوى المتغيرات المجموعة الثانية ارتباطا بالمركب V1 هو المتغير (الائتمان المصرفي) بعلاقة طردية مقبولة قدرها 0.495، واضعف المتغيرات ارتباطا بالمركب V1 هو المتغير (حجم الاستثمار) بعلاقة طردية مقبولة قدرها 0.339 ، ان أقوى المتغيرات المجموعة الثانية ارتباطا بالمركب V2 هو المتغير (الائتمان المصرفي) بعلاقة عكسية مقبولة قدرها 0.369-، واضعف المتغيرات ارتباطا بالمركب V2 هو المتغير (حجم الاستثمار) بعلاقة طردية ضعيفة قدرها 0.214 .

5. **الكفاءة المباشرة والكفاءة العابرة:** يتم تقييم كفاءة المركب القانوني باستخدام التحميلات المباشرة وهي تعبر عن النسبة المئوية التي يفسرها المركب القانوني من التباين الحاصل في مجموعة المتغيرات المكونة له، وتحسب من متوسط مربعات التحميلات المباشرة لكل مركب على حدا مع عناصر مجموعة المتغيرات المكونة له، وتسمى الكفاءة المباشرة، وأيضا يتم تقييم كفاءة المركب باستخدام التحميلات العابرة وهي تعبر عن النسبة المئوية التي يفسرها المركب القانوني من التباين الحاصل في مجموعة المتغيرات المقابلة له، وتحسب من متوسط مربعات التحميلات العابرة لكل مركب على حدا مع عناصر مجموعة المتغيرات المقابلة له، وتسمى الكفاءة العابرة (أحمد، العلي، و دريباتي، 2018)، وتظهر ضمن الجدول التالي:

الجدول (13) الكفاءة المباشرة والعابرة للمركبات القانونية

Canonical Variable	Set 1 by Self	Set 1 by Set 2	Set 2 by Self	Set 2 by Set 1
1	.164	.161	.539	.530
2	.145	.091	.133	.083

المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج spss23

- الكفاءة المباشرة للمركبU1 تساوي 0.164 والمركب U2 تساوي 0.145، اي تفسر التغيرات الحاصلة في مؤشرات الاقتصاد الكلي 16.4% من التباينات الحاصلة في U1، و 14.5% من التباينات الحاصلة في U2.
- الكفاءة المباشرة للمركب V1 تساوي 0.539 والمركب V2 تساوي 0.133، اي تفسر التغيرات الحاصلة في ناتج القطاعات 53.9% من التباينات الحاصلة في V1، و 13.3% من التباينات الحاصلة في V2.
- الكفاءة العابرة للمركب V1 تساوي 0.161 والمركب V2 تساوي 0.091، اي تفسر التغيرات الحاصلة في مؤشرات الاقتصاد الكلي 16.1% من التباينات الحاصلة في V1، و 9.1% من التباينات الحاصلة في V2.
- الكفاءة العابرة للمركب U1 تساوي 0.530 والمركب U2 تساوي 0.083، اي تفسر التغيرات الحاصلة في ناتج القطاعات 53.0% من التباينات الحاصلة في U1، و 8.3% من التباينات الحاصلة في U2.

- **الاستنتاجات والتوصيات:**

❖ **الاستنتاجات:**

1. يوجد علاقة ذات دلالة معنوية بين مؤشرات الاقتصاد الكلي والناتج المحلي للقطاعات الاقتصادية، والمعبر عنها بزوجين من المركبات القانونية، وهي قوية جدا 0.999 بالزوج الأول، وقوية 0.793 في الزوج الثاني.
2. تم استخراج نموذج للعلاقة بين مؤشرات الاقتصاد الكلي والناتج المحلي للقطاعات الاقتصادية وهو:

- تبين العلاقة في النموذج الأول: بان هناك تراجعا في حجم الإنفاق، بينما ازداد كل من حجم الائتمان المصرفي وحجم الاستثمار، وذلك مترافقا مع انخفاض الناتج المحلي لقطاع الزراعة والصناعة، وارتفاع الناتج المحلي لقطاع الخدمات والتجارة، وكان هناك ارتفاع بسيط في قطاع البناء.
- تبين العلاقة في النموذج الثاني: بان هناك تراجعا في حجم الإنفاق والائتمان المصرفي، بينما ازداد حجم الاستثمار، وذلك مترافقا مع انخفاض الناتج المحلي لقطاع البناء والصناعة، وارتفاع الناتج المحلي لقطاع الزراعة والتجارة، وكان هناك ارتفاع بسيط في قطاع الخدمات.

❖ **التوصيات :**

1) العمل على استعادة نشاط المنح المصرفي للقطاعات الاقتصادية وخاصة الصناعية والعمل على رفع مساهمتها بشكل أفضل مما سبق بسبب الحاجة الملحة لرفع القدرة الإنتاجية والصناعية وتوسع حجم الخدمات المجتمعية وذلك لما واجهته البلاد خلال الحرب .

2) ضرورة الاهتمام برفع حجم الإنفاق الحكومي للقطاعات المنتجة التي تساهم في دعم التنمية الاقتصادية بشكل مباشر ووضع الخطط اللازمة لرفع معدلات الإنتاج التي تساهم بشكل مباشر.
3) العمل على تفعيل كافة أشكال الاستثمار التي عانت تراجعا والعمل على تحسين المؤشرات المالية التي تراجعت أيضا ويمكن ملاحظتها من خلال الأداء المالي للمنشآت السورية التي عملت خلال الآزمة.
4) تبين نتائج التحليل ضعف ارتباط بعض المتغيرات المدروسة مع النماذج التي تم التوصل إليها، بالرغم من الأهمية التي تتمتع بها هذه المتغيرات والمتعارف عليها اقتصادياً، الأمر الذي يتطلب العمل على تطويرها وجعلها اكثر فاعلية.

❖ **المراجع**

- **المراجع العربية:**

1. آغا ، إل .(2019) .الخيارات المتاحة لتمويل إعادة الإعمار في سوريا . سوريا: رسالة ماجستير ، جامعة دمشق.
2. .أحمد و .العلي انا .درباتي ، واي .(2018) .بناء نموذج رياضي للعلاقة بين مؤشرات التنمية البشرية ومؤشرات الخدمات الصحية دراسة تطبيقية على المنطقة الساحلية .سوريا: جامعة تشرين
3. العسال انا .(2006) .التنمية في الفكر الإسلامي (مفاهيم – عطاءات – معوقات – طرق .(لبنان: مؤسسة الجامعة للدراسات4 .
4. .البحر ، م .الطنيجي ، م .(2014) .التحليل الإحصائي للاستبانة باستخدام برنامج .SPSS مركز صابر للدراسات الإحصائية5 .
5. .الهمش ، م .(2012) .رؤية اقتصادية واجتماعية للحركة الاحتجاجية السورية .بيروت: مجلة المستقبل العربي6 .
6. .ضاهر ح .احمد ر .(2017) .دراسة العلاقة التبادلية بين الائتمان المصرفي الخاص وأداء القطاع الصناعي في سورية .جامعة تشرين – كلية الاقتصاد7 .
7. –نجيب ح .الرفاعي ج .(2006) .يعد تحليل ونمذجة بيانات الكمبيوتر تطبيقًا شاملاً لحزمة .SPSS عمان – الأردن: الأهلية للنشر والتوزيع8 .
8. الأجندة الوطنية لمستقبل سوريا .(2018) .الإطار العام لتطوير القطاع الصناعي .بيروت: الأمم المتحدة.

- **المراجع الأجنبية:**

1. Ehimare,A. (2012). The Role of Banks in Capital Formation and Economic Growth: The Case of Nigeria. *Economy Transdisciplinarity Cognition* ،Vol. 15,Issue 1
2. Ghirmay,T. (2006). *Financial Development ,Investment ,Productivity and Economic Growth in the US.* US : Southwestern Economic Review.
3. Prochniak,M; Wasiak,K . (2016). *The impact of the financial system on economic growth in the context of the global crisis: empirical evidence for the EU and OECD countries.* EU and OECD countries: OECD.
4. Spiegel,M ; Benhabib,J. (2000). *the role of Financial development in Growth and Investment.* Journal of Economic Growth.
5. Uskienė,L; vičien,T. (2013). *Economic Sector Performance And Growth: Contemporary Approaches In The Context Of Sustainable Development.* international journal for finains and development .